المدافعة كآلية لتمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

Advocacy as a Mechanism to Empower Persons with Disabilities in Light of the Kingdom's Vision 2030

أ.د. عبد الونيس محمد الرشيدي- أستاذ ورئيس قسم التخطيط الاجتماعي بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية - مصر
أستاذ الخدمة الاجتماعية بكلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سابقاً
Email: imamu.2020@yahoo.com

المستخلص:

هدفت ورقة العمل رصد واقع المدافعة كآلية لتمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، وصياغة مجموعة من إجراءات المدافعة كآلية لتمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، بالإضافة إلى صياغة مجموعة من إجراءات تمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

اعتمدت ورقة العمل على منهجية البحث الوصفي الوثائقي، من خلال تحليل الدراسات السابقة والأطر النظرية المرتبطة بقضية المدافعة كآلية لتمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وقد توصلت ورقة العمل إلى مجموعة من إجراءات المدافعة كآلية لتمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، منها ضمان تمثيل متحدى الإعاقة في المجالس النيابية وفي المجالس المحلية وعلى كافة المستويات، وتسهيل مشاركتهم بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين، تعزيز برامج إعادة التأهيل المهني والوظيفي والاحتفاظ بالوظائف والعودة إلى العمل لصالح متحدى الإعاقة، التنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ومكاتب العمل ومكاتب التوظيف الخاصة لإيجاد فرص العمل للمؤهلين مهنياً من متحدى الإعاقة والمطالبة بنسبتهم فى التوظيف، تسهيل إجراءات حصول متحدى الإعاقة، خاصة النساء والفتيات وكبار السن من خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر وضمان نسبتهم في برامج الإسكان العام. كما توصلت الى مجموعة من إجراءات تمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، منها إكساب متحدى الإعاقة مختلف المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية الفعالة في مختلف أنشطة وفعاليات الحياة الإنسانية إلي أقصي حد تؤهله لهم إمكانياتهم وقدراتهم، إضافة إلي تغيير ثقافة المجتمع نحو متحدى الإعاقة من ثقافة التهميش إلي ثقافة التمكين، تفعيل إستراتيجية التمكين رباعية الأبعاد (البعد المعرفي- البعد النفسي- البعد الاقتصادي- البعد السياسي) لمتحدى الإعاقة لمساعدهم على إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم، والسعي لتفعيل برامج المساندة المجتمعية لمتحدى الإعاقة في المجتمع، منح متحدى الإعاقة قدراً أكبر من الاعتماد علي الذات وتلبية احتياجاته الإستراتيجية المرتبطة بالتغيرات التي تؤثر علي حياتهم وتهدف إلي إحداث تغيير في وضعيتهم في كافة مجالات الحياة، إنشاء ودعم مراكز التدريب والتأهيل المهني لإكساب متحدى الإعاقة المهارات التي تمكنهم من العمل المهني بمختلف أشكاله لمساعدتهم علي الحياة المستقلة.

الكلمات المفتاحية: المدافعة – آلية- تمكين- متحدي الإعاقة - رؤية المملكة ٢٠٣٠

Abstract:

The working paper aimed to monitor the reality of advocacy as a mechanism for empowering people with disabilities in light of the Kingdom's vision 2030, and formulating a set of advocacy procedures as a mechanism to empower people with disabilities in light of the Kingdom's vision 2030, in addition to formulating a set of measures to empower people with disabilities in light of the Kingdom's vision 2030.

The working paper relied on the documentary descriptive research methodology, through the analysis of previous studies and theoretical frameworks related to the issue of advocacy as a mechanism for empowering people with disabilities in the light of the Kingdom's 2030 vision. The working paper reached a set of advocacy measures as a mechanism to empower people with disabilities in the light of the Kingdom's Vision 2030, including ensuring the representation of people with disabilities in parliaments and local councils at all levels, and facilitating their effective and full participation in political and public life on an equal basis with others, promoting Vocational and occupational rehabilitation programs, job retention and return to work for people with disabilities, coordination with the Ministry of Human Resources and Social Development, labor offices and private employment offices to find job opportunities for professionally qualified people with disabilities and claim their percentage in employment, facilitating procedures for people with disabilities, especially women, girls and the elderly of social protection services and programs and poverty reduction programs and to ensure their proportion in public housing programs. It also reached a set of measures to empower people with disabilities in the light of the Kingdom's Vision 2030, including providing the challenged with different knowledge, attitudes, values and skills that qualify them to actively participate in the various activities and events of human life to the fullest extent of their abilities and capabilities, in addition to changing the culture of society towards a challenger. Disability from a culture of marginalization to a culture of empowerment, activating the four-dimensional empowerment strategy (the cognitive dimension - the psychological dimension - the economic dimension - the political dimension) for the challenged with disabilities to help them satisfy their needs and face their problems, and strive to activate the community support programs for the challenged with disabilities in society, giving the disabled a greater capacity From self-reliance and meeting their strategic needs related to changes that affect their lives and aiming to bring about a change in their situation in all areas of life, establishing and supporting vocational training and rehabilitation centers to provide disabled persons with skills that enable them to work in various forms to help them lead an independent life.
Keywords: Advocacy - Mechanism - Empowerment - People with Disabilities - Saudi Vision 2030

المقدمة:

تمثل مشكلة الإعاقة أحد الصعوبات التي يجب مواجهتها من خلال تقديم ألوان الرعاية والحماية الاجتماعية التي تتناسب مع حجم المشـكلة وتأثيرها علي أدوار متحدى الإعاقة، ولذا يجب أن يهتم المجتمع بكافة مؤسـساته بمسـاعدتهم حتى يتحقق لهم التكيف الاجتماعي مع المجتمع.

ولا شك أن الإعاقة هي نتاج للتفاعل بين حالة العجز والقصـور الذهني أو الحسـي أو البدني لدى الشـخص وبين البيئة المحيطة وما فيها من عقبات وحواجز تحد من إمكانية مشـاركة الفرد واسـتمتاعه بحقوقه، ويمكن أن تكون هذه العقبات

والحواجز معرفية أو قانونية أو طبيعية أو اجتماعية، الأمر الذي يستدعي حصر وتعريف هذه العوائق والعقبات والحواجز والتعرف على مدى انتشارها وتأثيرها على فرص متحدى الإعاقة في الوصول والمشاركة في الأنشطة والفعاليات بدرجة مساوية لغيرهم من الأشخاص الذين لا يوجد لديهم القصور أو العجز الذهني أو الحسي أو البدني.

فقد أصبحت الإعاقة اليوم من العلوم الأساسية التي تدرس في كبرى جامعات العالم نظراً لأهميتها في واقع حياتنا اليوم، وانطلاقاً من أن الفرد من الممكن أن يتعرض للإعاقة في أي وقت، ناهيك أن المجتمعات لا تخلو من العديد من متحدى الإعاقة، ويجب علينا أن نتعرف على كيفية التعامل مع هذه الفئات سواء من خلال الأسرة أو المجتمع أو الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.

أولاً: إشكالية ورقة العمل:

وتعد الإعاقة مشكلة خطيرة تواجه كافة المجتمعات وتؤدي إلي العديد من الآثار السلبية ليس فقط علي المستوي الفردي(مستوي متحدى الإعاقة) بل تمتد أثارها للأسرة والمجتمع، وتعد رعاية متحدى الإعاقة مبدأ إنساني وحضاري راقي يؤكد علي ضرورة إشباع احتياجاتهم وحصولهم علي حقوقهم حتى يتسنى لهم الاندماج مع الآخرين في المجتمع بدرجة تمكنهم من الحياة الكريمة. (محمد، ٢٠٠٢م: ٢٧)

ومن دلائل الاهتمام بتلك القضية توافر الكم الهائل من الإحصائيات التي تخص متحدى الإعاقة، فطبقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة في عام٢٠٠٠ بلغ عدد متحدى الإعاقة في العالم حوالي (٦٠٠) مليون معاق، منهم (٨٠٪) في الدول النامية ولا يحظى إلا(١٪) إلى (٢٪) منهم فقط بخدمات التأهيل، ولقد أعلنت المنظمة أن نسبة متحدى الإعاقة في أي مجتمع تتراوح ما بين(٧ الى١٠٪) من مواطني كل دولة، وتقدر نسبة متحدى الإعاقة في الوطن العربي بحوالي (١٠٪) من إجمالي عدد السكان، إلا أن الذين تتوافر لهم الخدمات اللازمة لا تتجاوز نسبتهم (٢٪) تقريباً، وهذه النسبة تبرز إلى موقع الصدارة أهمية تضافر الجهود الدولية والعربية والقومية سواء الحكومية أو الأهلية أو القطاع الخاص لتوفير الرعاية والتأهيل لمتحدى الإعاقة والاستفادة من طاقاتهم. (أبو النصر، ٢٠٠٩م: ٣٢)

وقد تبين أن هذه النسبة قد تصل إلي (١٥٪) بل (٢٥٪) في بعض المناطق من دول العالم الثالث، وهذه التقارير تعد بمثابة ناقوس الخطر لمدي الكارثة التي سوف نواجهها في مستقبل حياتنا بفقد نسبة ليست بالقليلة من سكان المجتمع، تعيش في عزلة عن مجريات الأمور، ولا يسعى المجتمع إلي إدماجها في حياته العامة. (أوتول، ٢٠٠١م: ٦)

ويأتي الاهتمام بمتحدى الإعاقة استناداً على ضرورة التنمية البشرية التي تعد أحد المقومات الأساسية والضرورية فى تنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والفنية والسلوكية، ومن ثم فهي وسيلة تعليمية تمد الإنسان بمعارف أو معلومات أو نظريات أو مبادئ أو قيم تزيد من طاقته في العمل، كما أنها تمنح الإنسان خبرات ومهارات ذاتية ومهنية تعيد صقل قدراته وتعيد تشكيل سلوكه، والتنمية التي ننشدها تتركز في تنمية الإنسان أو في تنمية الطاقة البشرية، فالإنسان بما يملكه من طاقة عمل هو أحد عناصر الإنتاج بل هو أهمها على الإطلاق وبدونه لا يمكن أن يتحقق أي إنتاج ولا يمكن لعناصر الإنتاج الأخرى المتمثلة في رأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم أن تقدم لنا إنتاجاً ملموساً ما لم تكن مقرونة بالإنسان. (توفيق، ٢٠٠٤م: ٣٤٥٨-٣٤٥٩)

فمتحدي الإعاقة يعيش في مجتمع من الأفراد العاديين الذين يجب أن يتقبلوه ويقدموا له العون ويدركوا أنه يحتاج إلى مساعدة، كما أن له الحق في المشاركة الفاعلة وفقاً لاستعداداته وقدراته والتي يجب العمل على تنميتها، وله أيضاً الحقوق الإنسانية والاجتماعية التي يجب على المجتمع كفالتها تمشياً مع مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة بين الناس. (تقي الدين، ٢٠٠٤م: ٩٧-٩٨) وأياً كانت نوع الإعاقة سواء كانت بصرية أو سمعية أو ذهنية أو بدنية أو صحية أو متعلقة باضطرابات سلوكية أو تعليمية أو غيرها، فإنها تحتاج إلى تكاتف المهن والمؤسسات المجتمعية من أجل رعاية متحدى تلك الإعاقة. (فراج، ٢٠٠٤م: ١٧-٢٠)

من هنا يجب علينا الاهتمام بتمكين ذوي الإعاقة من خلال بتوفير ودعم سياسات الحماية الاجتماعية لمتحدى الإعاقة فى المجتمع والعمل على تزويدهم بالقدر المناسب من المعرفة والثقافة المختلفة بقدر ما تسمح به ظروف كل فئة من فئات الإعاقة، والحرص على الكشف عن استعدادات وميول متحدى الإعاقة وتنميتها وإكسابهم المهارات الأساسية للحياة اليومية اللازمة للمشاركة والاندماج مع زملائهم في المجتمع، تأهيلهم لاكتساب مهارات مهنية معينة تتناسب مع قدراتهم وميولهم وفق خطط مدروسة وبرامج متطورة للوصول بهم إلى أفضل مستوى من التأهيل، وتوفير الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية التي تساعدهم على التكيف مع أفراد المجتمع تكيفاً يشعرهم بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

وقد أكدت نتائج دراسة سرحان٢٠١٥م على ضرورة دمج متحدى الإعاقة في المؤسسات الاجتماعية والتعليمية المختلفة، وعلى حقهم في الحصول على الرعاية المناسبة، كي يندمجوا مع مواقف الحياة اليوميَة، حتى يتمكنوا من المشاركة في مجتمعاتهم وفقاً لقدراتهم وإمكاناتهم، وتوفير الحماية الاجتماعية والدعم والمساندة المجتمعية والتمكين لتلك الفئة الهامة فى المجتمع.

ويعتبر الإعلام إحدى الوسائل التعليمية التي لها إيجابيات متعددة على متحدى الإعاقة وأسرهم، وذلك إذا تم توجيهه توجيهاً صحيحاً، كما يسهم في المطالبة بتوفير مظلة الحماية الاجتماعية لهم والمدافعة عن حقوقهم ونقد وتقييم برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة لهم والضغط على المسئولين في الدولة لتطويرها، ويساعد التطور من خلال شبكات التعليم ومنها الإنترنت والمكتبة الإلكترونية والبرامج التعليمية باستخدام الوسائط المتعددة وتكنولوجيا المعلومات وهذه الوسائل جميعها على تقديم خدمات متقدمة لمتحدى الإعاقة في المجتمع. (جابو وتركي، ٢٠٠٤م: ١٢٦)

ولقد مضت المملكة العربية السعودية قدما نحو بلوغ أفضل المستويات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك انطلاقا من المبادئ الدستورية التي قام عليها الحكم في المملكة ، والتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإيماناً منها بأن هذه الفئة مكونٌ مهم من مكونات المجتمع وشريكٌ أساسيٌّ في إرساء منظومته القانونية والمؤسسية، وتحقيق التنمية المستدامة. (العيبان، ٢٠١٩م)

واستناداً على ما سبق تتحدد مشكلة ورقة العمل في: دراسة واقع المدافعة كآلية لتمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ثانياً: أهمية ورقة العمل:

١. تعد الإعاقة مشكلة خطيرة تواجه كافة المجتمعات وتؤدي إلي العديد من الآثار السلبية ليس فقط علي المستوي الفردي (مستوي متحدي الإعاقة) بل تمتد أثارها للأسرة والمجتمع، وتعد رعاية متحدي الإعاقة مبدأ إنساني وحضاري راقي يؤكد علي ضرورة إشباع احتياجاتهم وحصولهم علي حقوقهم حتى يتسنى لهم الاندماج مع الآخرين في المجتمع.

٢. قد يسهم التأطير النظري لقضية المدافعة كآلية لتمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، في رصد مشكلات واحتياجات تلك الفئة وتوجيه الأنظار لأهمية رعايتهم في ضوء المتغيرات المتلاحقة في المجتمع.

٣. قد تسهم ورقة العمل في صياغة مجموعة من إجراءات المدافعة كآلية لتمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٤. قد تسهم ورقة العمل في مجموعة من إجراءات تمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ثالثاُ: أهداف ورقة العمل:

١. رصد واقع المدافعة كآلية لتمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢. صياغة مجموعة من إجراءات المدافعة كآلية لتمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٣. صياغة مجموعة من إجراءات تمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

رابعاً: الدراسات السابقة:

دراسة السمنودي ٢٠١٤م وهدفت الدراسة التعرف علي دور الأنشطة الترويحية في تحقيق التمكين الاجتماعي لدي متحدي الإعاقة بالجامعة، واختيرت عينة البحث بالطريقة العمدية من الطلاب متحدي الإعاقة بجامعتي المنصـــورة ودمياط، وبلغت قوامها (٤٠) طالبا، واســتخدم فريق البحث المنهج الوصــفي والمقياس كـــــأداة لجمع البيانات، وكانت أهم النتائج أن دور الأنشطة الترويحية في تحقيق التمكين الاجتماعي بلغ مستوي مرتفع بنسبة مئوية (٧٩، ٨٩٪)، أكثر الأنشطة الترويحية التي يقبل الطلبة متحدي الإعاقة على ممارستها في أوقات فراغهم الأنشطة الرياضية للطلاب بنسبة ٤٠,٤٤٪، والأنشطة الفنية للطالبات بنسبة ٤٦,١٥٪، وجود فروق دالة إحصـائية بين الطلبة متحدي الإعاقة الممارسين للأنشطة الترويحية في أوقات فراغهم وفقا لمكان الممارســة لصــالح المنزل، وكانت أهم توصــيات البحث الاهتمام بالأنشــطة الترويحية للطلاب المعاقين بالجامعة وتوفير الإمكانات اللازمة لتنفيذ تلك الأنشـــطة، تخطيط وتنفيذ برامج ترويحية من قبل الجامعة لدمج الطلاب المعاقين مع غيرهم من الأسوياء.

دراسة محمود ٢٠١٥م وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور القطاع الخاص في التمكين المهني للمعاقين" دراسة مطبقة على بعض الشركات الصناعية بمدينة جدة". واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي. وتكونت مجموعة الدراسة من ٢٨ عامل من المعاقين العاملين بإدارات المســؤولية الاجتماعية، و١٥ خبير من الخبراء والمختصـــين في عمل المعاقين. وتمثلت أدوات الدراسة في مقياس التمكين المهني للمعاقين، ومقابلات شبه مقننة. وتضمن الإطار النظري للدراسة العناصر التالية، مفهوم الإعاقة، المعاق، الدور، القطاع الخاص، التمكين المهني، التدريب، التوجيه، التشــغيل. وبينت نتائج الدراســة عن دور القطاع الخاص في التدريب المهني للمعاقين أن اســتجابة المبحوثين من العاملين في إدارات المســؤولية الاجتماعية بالشــركات الصــناعية جاءت مرتفعة بأهمية نسـبية (٧٩,٠٪)، و يتضــح ذلك من خلال الترتيب التنازلي لحســاب الأوزان المرجحة للعبارات على النحو التالي، تحفيز المعاقين على تقبل التدريب من خلال تقديم الحوافز، تلي ذلك توفير الشـــركة للموارد اللازمة لتدريب المعاقين، تلي ذلك إعداد دورات تدريبية تحقق أهداف العمل في المجالات المختلفة، وكذلك إكســاب المعاق أنماطا جديدة لصالح العمل، تلي ذلك أن الشركة تعد ورش عمل للتدريب العملي للمعاقين، وتخصص الشركة ميزانية خاصــة لتدريب المعاقين، إتباع الأســاليب والتقنيات الحديثة في البرامج التدريبية، تتنوع أســاليب التدريب المســتخدمة من قبل المدربين، يتم الاعتماد على خبراء متخصصين في مجالات تدريب المعاقين. وأوصت الدراسة بضرورة توفير وإتاحة قاعدة من البيانات المتكاملة عن المعاقين واحتياجاتهم، والبرامج ذات الأولوية لرعاية المعاقين بما يتيح للشركات للعمل على دعمها والعمل من أجلها.

دراســة جمعة ٢٠١٥م وهدفت الدراســة إلى اســتعراض أهم التوجهات العالمية الداعمة لتمكين ذوي الإعاقة من ممارســة حقوقهم في التعليم. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتناولت الدراسة عدة مباحث رئيسة وهي، المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتشريعي لتمكين ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم التعليمية وتكافؤ الفرص بمصر وجاء فيه، المبررات المحلية والعالمية لدعم تمكين ذوي الإعاقة من ممارسة حقوقهم في التعليم، الإطار التشريعي لحقوق ذوي الإعاقة في مصر. المبحث الثاني: فئات ذوي الإعاقة بمصـر القابلين للتعلم وأنماط تعلمهم. المبحث الثالث: واقع تمكن ذوي الإعاقة بمصـر من ممارسـة حقوقهم التعليمية في ضــوء التشــريعات المعاصــرة. المبحث الرابع: أهم التوجهات العالمية الداعمة لتمكين ذوي الإعاقة من ممارســة حقوقهم في التعليم في ضــوء بعض التشــريعات المعاصــرة. المبحث الخامس: الدراســة الميدانية وإجراءاتها، كما تضمنت النتائج التي توصلت إليها ومنها، نسب الرفض جاءت خلافاً لما تعلنه الجهات المسئولة دائماً حيال المعاقين وحقوقهم من قبل المعاقين أنفســهم، مما يشــير إلي عدم رضــا نسـبي لهؤلاء المعاقين عن واقع الخدمات المقدمة إليهم وأن هناك فجوة رهيبة بين ما أقر لهم نظرياً وما يقدم لهم عملياً، وهذا يســتدعي إعادة النظر فيما ســن لهم من تشــريعات ومتابعة تطبيق هذه التشــريعات علي أرض الواقع. المبحث الســادس: التصــور المقترح لتمكين ذوي الإعاقة من ممارســة حقوقهم التعليمية في ضــوء التشــريعات المعاصــرة الداعمة لتكافؤ فرص تعليمهم وجاء فيه، الدولة وسبل دعم تمكين ذوي الإعاقة من حقوقهم في

التعليم، المؤسسات التعليمية المعنية وسبل تمكين ذوي الإعاقة من حقوقهم في التعليم، المنظمات الدولية الداعمة لتمكين ذوي الإعاقة من حقهم في التعليم، أسر الأطفال ذوي الإعاقة ودورهم في دعم التمكين من التعليم لذويهم، مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق تمكين ذوي الإعاقة من التعليم، المؤسسات التشريعية المعنية بحقوق ذوي الإعاقة في التمكين من تعليم عادل، متطلبات تنفيذ التصور المقترح.

دراسة منتصر ٢٠١٦م وهدفت الدراسة إلى التعرف على الخدمة الاجتماعية وتمكين المعاقين حركيا المستضعفين اجتماعيا. واشتملت الدراسة على، أولا: تعريف التمكين، ثانيا: خصائص التمكين، ثالثا: أهداف التمكين، رابعا: مستويات التمكين، خامسا: أنواع التمكين، سادسا: المداخل المفسرة لتمكين المعاقين حركيا المستضعفين اجتماعيا، سابعا: النظريات المفسرة لتمكين المعاقين حركيا المستضعفين اجتماعيا، وتضمن، نظرية البداية، نظرية تحقيق الدافعية، نظرية التبادل الاجتماعي، نظرية التمكين، وثامنا: النماذج المفسرة لتمكين المعاقين حركيا المستضعفين اجتماعيا، كنموذج القوة، نموذج الدعم، النموذج الديمقراطي، النموذج الثلاثي، والنموذج الكلى. واستعرض تاسعا: الخدمة الاجتماعية وتمكين المعاقين حركيا المستضعفين اجتماعيا. وأكدت الدراسة على أن التمكين في الخدمة الاجتماعية هو هدف وعملية في آن واحد ويلجأ إليه الأخصائي الاجتماعي بهدف إحداث تغيرات في العمل والبيئة وذلك لجعل البيئة ومتغيراتها أكثر قدرة ولديها المزيد من الطاقة التي يمكن أن يستخدمها العميل لتغيير أوضاعه وجعله أكثر قدرة على التحكم في ظروف حياته بما يحقق لديه الكفاءة والاستقلالية والاعتماد على النفس. وختاما أظهرت الدراسة أن الخدمة الاجتماعية تهتم بالعمل مع المعاقين، وذلك من أجل دمجهم في المجتمع وتحقيق الدعم الاجتماعي وتوفير الرعاية الكاملة لهم، إلى جانب توفير الأجهزة التعويضية والموارد المالية، كما يهتم الأخصائيون الاجتماعيون بتنشيط المعاقين وتعزيز قدراتهم وتقويتها ومساعدتهم للحصول على حقوقهم وحرياتهم في اتخاذ قراراتهم.

دراسة عز الدين ٢٠١٦م وهدفت الدراسة إلى التعرف على تقويم دور المنظم الاجتماعي في التمكين الاجتماعي للمعاقين بصريا. واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي. وتمثلت أدوات الدراسة في استمارة مقابلة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمركز النموذجي لرعاية وتأهيل المكفوفين بمحافظة القاهرة، ومقياس تقويم دور المنظم الاجتماعي. واشتملت الدراسة على عدة نقاط، نذكر منها: مفهوم التمكين الاجتماعي، أهداف التمكين، مكونات التمكين، آليات التمكين لذوى الاحتياجات الخاصة، مفهوم معاقي البصر، مؤسسات رعاية معاقي البصر، مفهوم المنظم الاجتماعي، مقومات وعناصر الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع، احتياجات ومتطلبات التأهيل المجتمعي للممارسة المهنية بنموذج التنمية، احتياجات ومتطلبات التأهيل المجتمعي للممارسة المهنية بنموذج التخطيط الاجتماعي، أهداف الممارسة المهنية بنموذج التأهيل المرتكز على المجتمع لمواجهة احتياجات ومتطلبات التأهيل المجتمعي، استراتيجيات تنظيم المجتمع لدمج المعاقين بصريا بالمجتمع المحلى، وأدوار الممارس المهني لطريقة تنظيم المجتمع في برامج التمكين الاجتماعي لمعاقي البصر. وختاما توصلت الدراسة إلى أن المنظم الاجتماعي في عمله بمؤسسات رعاية وتأهيل معاقي البصر لا يؤدى الدور الفعلي الذي يجب أن يؤديه، فنجده بناءا على استجابات العينة يركز على الجوانب الإدارية والأعمال الروتينية وإعداد التقارير والإحصاءات على حساب أدائه للجوانب المهنية في عمله. كما اتفقت استجابات أفراد العينة من معاقي البصر والعاملين والمختصين بالمجال حول ضرورة توفير عدد كاف من المنظمين الاجتماعيين، وضرورة الاهتمام ببناء قدراتهم واستخدام الوسائل التكنولوجية في تسجيل ومتابعة الحالات.

دراسة كاظم ٢٠١٦م تعد مشكلة ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاكل التي ترتبط بقضايا التنمية ومشكلاتها. فارتفاع نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة تعد هدرا للطاقات البشرية، لذا أخذت دول العالم الثالث بالتخطيط لإدماجهم في المجتمع والعمل على تغير الاتجاهات والقيم والايدولوجيا العامة نحو الإعاقة والمعوقين، وطورت سياستها الاجتماعية نحو تقدم أفضل لعلاج المعوقين وتأهيلهم والاستفادة من طاقاتهم وإمكانياتهم البشرية، وذلك على اعتبار أن المعاقين كغيرهم من أفراد المجتمع لهم

الحق في الحياة وفي النمو بأقصى ما تمكنهم منه قدراتهم وطاقاتهم. وتظهر حاجة ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم من أجل تمكينهم من تنمية قدراتهم وقابليتهم داخل المجتمع الكبير إذ لا يمكن تحقيق التنمية بصورة تامة وكاملة إلا باستثمار هذه الطاقات، على هذا الأساس يعد التعليم عامل أساسي في جعل ذوي الاحتياجات الخاصة قادرين على تمكينهم من مواصلة الحياة والتعليم هو عامل أساسي ورئيسي من عوامل التنمية والتطوير، أن هذا البحث يهدف إلى الكشف عن دور التعليم وعلاقته بتمكين هذه الفئات ومعرفة أهم البرامج والاتجاهات والأهداف التي تنمى قدراتهم وما هي الوسائل التي يجب توفرها من أجل تنمية قدراتهم التعليمية وتشخيص أهم الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تمكينهم داخل المجتمع الكبير والقضاء علي عوامل التهميش على الرغم من أن هناك أعداد لا بأس بها أحرزت مراتب علمية عالية وخصوصا فئة المكفوفين. أن بحثنا هذا يتكون من مبحثين تضمن المبحث الأول منهما عناصر البحث (أهمية البحث وأهدافه ومصطلحاته العلمية الأساسية التي يتكون منها البحث وهي (التعليم، التمكين، ذوي الاحتياجات الخاصة). في حين تضمن المبحث الثاني ما يتعلق بالاتجاهات والأهداف والبرامج والوسائل التعليمية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وأخيرا الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

الشيخاوي ٢٠١٧م عرفت البشرية أشكالاً متعددة من التمييز ضد المرأة، اختلفت من دولة إلى أخرى لذا ظهر الاهتمام بقضية المرأة عالمياً وإقليمياً بواسطة طرح جميع الإشكاليات المتعلقة بحقوقها على نطاق الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية وذلك بعقد المؤتمرات والاتفاقيات الدولية والإقليمية من أجل تمكين المرأة في جميع المحافل المجتمعية. ولاسيما المرأة المعاقة التي تعاني الكثير من المعوقات التي تحول دون الحصول على حقوقها، لا شك أن مشكلة نظرة المجتمع للمرأة المعاقة وعدم الاعتراف بحقوقها التي كفلها الشرع والمواثيق والاتفاقيات الدولية هي من القضايا المعاصرة التي فرضت نفسها على المجتمعين الدولي والوطني، اهتم الموضوع بتمكين المرأة المعاقة في منظومة المملكة العربية السعودية، للمجهودات التي بذلت من أجل تقنين أوضاع المعاقين لا سيما النساء، من الناحية الصحية والرياضية والتعليمية والاقتصادية وتوفير فرص العمل المناسبة من أجل دمجهم في المجتمع، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن لتحقيق الهدف من الموضوع ألا هو التعرف على منظومة تمكين المرأة المعاقة في المملكة العربية. ومقارنتها بالاتفاقيات الدولية. للوصول لحلول مأمولة في المستقبل القريب لقضاياها، لا سيما الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٨م، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود نظام لذوي الإعاقة مع انضمام المملكة العربية للاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها، أوصت الدراسة بالعمل عل تعزيز فعالية أنظمة الإعاقة ووضع أحكام تتناسب مع المرأة المعاقة والمتابعة في تطبيقها على أرض الواقع، مع التحديث الدوري لتلك الأنظمة لمعالجة أوجه القصور.

دراسة الناصر ٢٠١٧م وهدفت الدراسة إلى تحديد الأنشطة التي يمارسها الاختصاصيين الاجتماعيين لتمكين المعوقين ومعرفة مستويات التمكين التي مارسوها مع المعوقين لتحديد المستوى الأفضل للممارسة. بالإضافة لمعرفة الاختلافات بين الاختصاصيين الاجتماعيين في ممارسة مستويات التمكين مع المعوقين وفقا للتغيرات ومعرفة الصعوبات التي يواجهها الاختصاصيين الاجتماعيين عند ممارسة مستويات التمكين وتحديد أكثر المعوقات شيوعا. إلى جانب معرفة العلاقة بين مستويات تمكين المعوقين والصعوبات التي يواجهها الاختصاصيين الاجتماعيين. وأخيرا صياغة مفهوم مقترح لتفعيل مساهمة الاختصاصيين الاجتماعيين في ممارسة مستويات التمكين للمعوقين في المجتمع السعودي. استخدمت الدراسة المنهج الاجتماعي ومنهج الحوسبة الشاملة لكل الاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات الحكومية والمنظمات الخيرية للمعاقين في الرياض. والدراسة هي دراسة وصفية واستخدمت الاستبيانات لجمع البيانات لتضم حوالي ٨٨ مصطلحا في هذا المجال. وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أن الاختصاصين الاجتماعيين يمارسون أنشطة عديدة لتمكين المعوقين. وأكثر مستويات التمكين شيوعا هي التمكين المجتمعي يليه الأسري وأخيرا الشخصي. وأبرز المعوقات التي تواجه الاختصاصيين الاجتماعيين في ممارسة مستويات التمكين مع المعوقين هي المعوقات المجتمعية، تليها المعوقات التي تتعلق بالمعوقين وأسرهم ثم المعوقات المؤسسية وأخيرا المعوقات المتعلقة بالاختصاصي الاجتماعي. وكشفت نتائج

الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين المعوقات ذات الصلة بالمؤسسات والاختصاصي الاجتماعي وممارسة التمكين على المستوى الشخصي والعائلي بالنسبة للمعوقين. وكذلك هناك علاقة عكسية بين المعوقات ذات الصلة بالمؤسسات والاختصاصي الاجتماعي والمجتمع ومستوى تمكين المعوقين على المستوى المجتمعي.

العطوي ٢٠١٨م استهدفت الدراسة الحالية قياس مستوى تمكين الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بجامعة تبوك، من مهارات تقرير المصير من خلال تطبيق استبانة المؤشرات النوعية لمهارات تقرير المصير على الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في برنامج البكالوريوس بجامعة تبوك، ولتحقيق ذلك جرى بناء استبانة تكونت من ثمانية أبعاد هي: الخطة الدراسية، واستراتيجيات التدريس، والخدمات الطلابية والأنشطة، والأسر، والتدريب الميداني، والمباني والتجهيزات، وبيئة المؤسسة والجو العام، والتقييم الذاتي واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهدافها. وتكونت عينة الدراسة من (٣٠) من ذوي الإعاقات الملتحقين ببرنامج البكالوريوس بجامعة تبوك: سمعية وعددهم (٣)، بصرية وعددهم (١٤)، حركية وعددهم (١٣)، وقد أشارت النتائج إلى أن مستوى انطباق المؤشرات النوعية لمهارات تقرير المصير على الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في جامعة تبوك، كدرجة كلية كانت أعلى نسبة لبعدي بيئة المؤسسة والجو العام، والمبني والتجهيزات المادية، وأن الأبعاد الستة المتبقية كان الانطباق فيها متدن من وجهة نظر الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي الخطة الدراسية والإستراتيجية التدريسية والتقييم الذاتي والتدريب والأنشطة الطلابية والأسر، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ تعزي لمتغيرات التخصص، والجنس، ونوع الإعاقة.

دراسة مغربي ٢٠١٩م وهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى أهمية تمكين المعاقين فكرياً وظيفيًا في المجتمع السعودي وعلاقته بالوعي بأهمية الدمج للمعاقين فكرياً وفق رؤية ٢٠٣٠، ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق أدوات هذا البحث على ١١٠ أفراد من المعلمين بمدارس الدمج، حيث طبق عليهم استبانة التمكين الوظيفي للمعاقين فكرياً (إعداد الباحث)، واستبيان الوعي بأهمية الدمج للمعاقين فكرياً وتوصل البحث إلى عدد من النتائج، من أهمها أن لدى المعلمين وعيا عاليا بدور الدمج في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وأن استجاباتهم حول التمكين الوظيفي للمعاقين فكرياً متحقق بدرجة عالية، كما توجد فروق دالة إحصائيًا عند مستوى ٠,٠١ في وعي المعلمين بأهمية الدمج في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهي فروق ترجع إلى اختلاف التخصص لصالح معلمي التربية الخاصة، فضلا عن وجود علاقات ارتباطية دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠١ بين استجابات المعلمين حول التمكين الوظيفي للمعاقين فكرياً ووعيهم بأهمية الدمج في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

دراسة إبراهيم ٢٠١٩م سلط البحث الضوء على برنامج مهني مقترح للتمكين الوظيفي للأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية العاملة بمجال رعاية المعاقين. واعتمد البحث على المنهج المسحي الاجتماعي لتحقيق هدفه. وجاءت أدوات البحث متمثلة في استمارة لجمع البيانات والمعلومات، وطبقت على عينة قوامها (٨١) من الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال المعاقين، بمحافظة القاهرة، وتم اختيار (١٠) جمعيات فقط وهم، الجمعية المصرية لرعاية الفئات الخاصة، وجمعية آباء وأبناء لرعاية المعاقين، والجمعية المصرية لتنمية قدرات الأطفال، وجمعية كاريتاس، وجمعية صرخة، وجمعية رعاية حقوق المعاقين، وجمعية الأمل المشرق، وجمعية الرعاية المتكاملة، وجمعية التأهيل الاجتماعي للمعاقين، وجمعية الصداقة لرعاية المعاقين. وقد خلص البحث بالتوصل إلى البرنامج المقترح للتمكين الوظيفي للأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية العاملة بمجال رعاية المعاقين، وقد تم تحديد الهدف الرئيسي للبرنامج، والأهداف الفرعية، والمرحلة التخطيطية والتنفيذية والتقويمية للبرنامج، كما تم تحديد المهارات المهنية والاستراتيجيات والأدوار المهنية المستخدمة به.

دراسة عباس ٢٠٢٠م تعد فئة الأشخاص ذوو الإعاقة من أهم الفئات في المجتمع كونها تحتاج إلى رعاية خاصة فهي الفئة التي لا تستطيع القيام بعملها بالشكل الطبيعي من دون الرعاية شخص ما لتلبية احتياجاتهم الخاصة وفي نفس الوقت تحتاج إلى اهتمام وعناية ورعاية مادية و معنوية، وعادة ما تكون الإعاقة واضحة لدى هذه الفئة فتتمثل في الإعاقة الذهنية أو

الجسـدية، ومن هنا أولت الحكومة العراقية اهتمامها بهذه الفئة عن طريق إقرار قانون خاص بهذه الفئة تمثل في قانون رقم (٣٨) لسنة (٢٠١٣) شمل حفظ حقوقهم وواجباتهم في المجتمع العراقي من جهة وشمل على تأسيس هيأة رعاية ذوو الإعاقة والاحتياجات الخاصة التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية من جهة أخرى لمتابعة حاجاتهم لخلق مجتمع صحي سليم متكامل سياسيا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو اقتصاديا، ونظرا لأهمية هذه الفئة في المجتمع يبرز دور وسائل الإعلام عن طريق توعية وتثقيف المجتمع بأهميتهم لإدماجهم وتمكينهم لخدمة المجتمع، فضلا عن مساواتهم مع أقرانهم في المجتمع و تمتعهم بحقوقهم الإنسانية المختلفة من جهة ورفع معنويات وثقة هذه الفئة بمقدراتها وإمكانياتها إذا ما تم إشراكها في المجتمع العراقي، وتضمن البحث ثلاث مباحث رئيسية تمثل المبحث الأول بالإطار المنهجي (مشكلة البحث، وأهدافه، وأهميته، ومجتمع البحث، والمنهج المستخدم فيه و ثبات وصدق التحليل)، أما المبحث الثاني فقد تناول (دور وسائل الإعلام في تمكين ذوو الإعاقة للمشاركة في المجتمع)، أما المبحث الثالث فقد تمثل بـــ (الدراسة الميدانية على عينة من الأشخاص المعاقين للوصول إلى الهدف المنشود من البحث).

دراسة مرزوق ٢٠٢٠م وهدفت الدراسة إلى توضيح الصعوبات التي تواجه العامل صاحب الإعاقة في بيئة العمل، وأهم السبل التي تسمح بتغلبه على هذه الصعوبات بما يحقق شعوره بالتمكين واندماجه في عمله، وذلك من خلال تتبع أهم مسببات بطالة العامل المعاق منذ تحصيله على المؤهل وصولا إلى حصوله على فرصة العمل وخسارتها إما باستقالته أو إقالته، وذلك بهدف الإجابة على التساؤل الرئيسي والتالي: ما هي أهم ممارسات الإدارية التي تسمح بتحقيق تمكين العاملين في ذوي الإعاقة داخل المؤسسة؟، والإجابة على هذا التساؤل كانت من خلال تقديم رؤية مقترحة لمجالات التمكين التي تناسب هذه الفئة من العاملين، وكيفية تطبيقها، وأهم النتائج المرجوة منها، ودور كل من الإدارة المؤسسة والمجتمع في ضمان خلق بيئة تمكينية تسمح للمعاق بإثبات وجوده كفرد منتج وليس العكس، وفي الأخير إلقاء الضوء على تجربة ناجحة لتمكين المعاقين للاستفادة منها، مع تقديم بعض التوصيات التي من شأنها دعم العامل المعاق في بيئة عمله.

دراسة خليفاني ٢٠٢٠م طرحت هذه الورقة البحثية، مشكلة اجتماعية حول أهم العوامل الثقافية والاجتماعية التي تتسبب في حدوث الإعاقة، وما يترتب عنها من مشكلات اجتماعية واقتصادية. وقد أثبتت العديد من الدراسات، أنه توجد عدة ظواهر بيولوجية التي تتأثر كثيرا بالعوامل الاجتماعية والثقافية المختلفة. والإعاقة هي ظاهرة تعاني منها الأسرة بمعزل عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي تتواجد فيه. واتبعنا في دراستنا هذه، المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه وطبيعة دراستنا. على ضوء ذلك، تأتي مشكلة هذه الدراسة التي تتناول ظاهرة الإعاقة وعلاقتها الارتباطية بفعالية دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الجزائري. وتجدر الإشارة أنه تمت معالجة هذه الدراسة ضمن مقاربة نظرية من أهم النظريات السوسيو- أنثروبولوجية المعاصرة، والمفسرة للعديد من الدر.

خامساً: منهجية ورقة العمل:

اعتمدت ورقة العمل على منهجية البحث الوصفي الوثائقي، من خلال تحليل الدراسات السابقة والأطر النظرية المرتبطة بقضية المدافعة كآلية لتمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

سادساَ: المعطيات النظرية:

رؤية المملكة ٢٠٣٠ ورعاية متحدي الإعاقة في المجتمع السعودي:

لقد انضمت المملكة إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، انطلاقاً من قيمها وأنظمتها المستمدة من الشريعة الإسلامية، التي أوجبت حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحظرت كل انتهاكٍ لها.

كما اتخذت حكومة المملكة العديد من التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكلٍ خاص، والمنسجمة مع المعايير الدولية ذوات الصلة، ومنها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

فعلى صعيد التشريعات الوطنية، يمثل نظام رعاية المعوقين الإطار القانوني المباشر الذي يُعنى بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تضمن في مادته (الثانية) أن تكفل الدولة حق الشخص ذي الإعاقة في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجيع المؤسسات والأفراد على تقديم هذه الخدمات عن طريق الجهات المختصة في كل المجالات.

كما تم صدور اللائحة التنظيمية لمراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة غير الحكومية بهدف تشجيع القطاع الأهلي على المشاركة في رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم. (العيبان، ٢٠١٩م)

ويُعدُّ نظام الحماية من الإيذاء الصـــادر في عام ٢٠١٣م، والذي يهدف إلى ضـــمان توفير الحماية من الإيذاء وســـوء المعاملة والاعتداء والإهمال، وتقديم المساعدة والمعالجة، أحد الأطر الوطنية الهامة للتصدي لأشكال الإيذاء المختلفة التي قد تواجه عدداً من فئات المجتمع ومنهم الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما صدر نظام حماية الطفل في عام ٢٠١٤م، وقد عرف الطفل بأنه كل شخص لم يتجاوز (الثامنة عشرة) من عمره، وتضمن ما يعزز ويحمي حقوق الأطفال بمن فيهم الأطفال ذوي الإعاقة، ويهدف النظام بحسب المادة (الثانية) منه إلى التأكيد على ما قررته الشريعة الإسلامية، والأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.

وصـــدر نظام مكافحة جريمة التحرش في مايو ٢٠١٨م بهدف مكافحة هذه الجريمة، والحيلولة دون وقوعها، وتطبيق العقوبة على مرتكبيها، وحماية المجني عليه، وقد أخذ النظام بمبدأ الظروف المشددة للعقوبة إذا ارتكبت جريمة التحرش ضد فئات محددة، منهم الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفيما يتعلق بمراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة فقد تم تسجيل نموٍ في أعدادها، وجودة الخدمات التي تقدمها، كما تم تقديم إعانات مالية لأكثر من (أربعمائة ألف حالة)، خصص لها اعتمادٌ مالي بلغ إجماليه أكثر من (خمسة مليارات ريال سعودي)، مؤكداً في السياق ذاته، أنه لا يتم اللجوء إلى إيداع الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات الرعاية إلا في أضيق الحدود.

وفيما يخص مشـاركة الأشـخاص ذوي الإعاقة في الحياة السـياسـية والعامة، فقد تم اتخاذ تدابير عديدة منها: تيسـير مشـاركتهم في الانتخابات البلدية، بمن فيهم النسـاء من ذوات الإعاقة، وتهيئة المرافق، وتوفير معاونين لهم كمترجمي لغة الإشارة أثناء عملية التصويت، هذا بالإضافة إلى عضويتهم في مجلس الشورى، وتوليهم وظائف قيادية في مختلف القطاعات. (العيبان، ٢٠١٩م)

وفي إطار دعم الجمعيات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، فقد بلغ الدعم الحكومي المقدم للجمعيات والمؤسسات الأهلية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٨م أكثر من (سبعين مليون ريال سعودي).

من المرتكزات الأسـاسـية التي تقوم عليها عملية تعزيز وحماية حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة، الدور الرقابي الذي تمارسـه الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية لضـمان الالتزام بالأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أصبحت بانضمام المملكة إليها جزءاً من أنظمتها الوطنية، وأشير في هذا السياق إلى أن هيئة حقوق الإنسان قامت بزيارات تفقدية إلى (اثنين وأربعين) مركزاً من مراكز التأهيل الشامل، وقد نتج عن هذه الزيارات رصـد بعض الملحوظات التي تخضـع –حالياً - للدراسـة من قبل مجلس الهيئة، لاقتراح ما يلزمٍ من حلولٍ في شأنها.

و في إطار تنمية الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد صدر أمرٌ سامٍ في يناير ٢٠١٥م، تضمن قيام هيئة حقوق الإنسـان بالتنسـيق مع وزارة التعليم بإدراج مناهج أكاديمية في مجال حقوق الإنسـان في مؤسـسـات التعليم العالي في المملكة.

كما قامت هيئة حقوق الإنسـان بعقد ورشـة عمل في يناير ٢٠١٧م في إطار مذكرة التفاهم المبرمة في عام ٢٠١٢م بين المملكة ممثلة بهيئة حقوق الإنسان وبين المفوضية السامية لحقوق الإنسان شارك فيها عددٌ من الأشخاص ذوي الإعاقة،

والمختصين في الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية، ونظمت الهيئة ندوة في فبراير ٢٠١٩م شارك فيها الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني، والأشخاص ذوي الإعاقة.

كما نظم مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة ورشة عمل مع (١٢) جهة حكومية، لتنفيذ وتفعيل برنامج الوصول الشامل، و يقوم المركز حالياً بإعداد مشروع تطوير معايير الوصول الشامل، لتشمل التمكين الذكي (Intelligent Accessibility) باستخدام وسائل التقنية الحديثة لسهولة الوصول.

صدرت "رؤية المملكة ٢٠٣٠" مشتملةً على خططٍ وبرامج تهدف إلى جعل المملكة أنموذجاً رائداً في العالم، ومتضمنةً تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة وتعليم يضمن استقلاليتهم وإندماجهم في المجتمع بوصفهم عناصر فاعلة في المجتمع، وتوفير جميع التسهيلات والأدوات التي تساعدهم على تحقيق هذا النجاح.

وتجدر الإشارة إلى أن المملكة تسعى من خلال برنامج جودة الحياة – وهو أحد البرامج المنبثقة من رؤية المملكة ٢٠٣٠ – إلى توفير مرافق البنية التحتية في جميع أنحاء المملكة، وأن يكون الوصول إليها بسهولة عبر وسائل النقل العام، وأن تكون مهيأة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويجري العمل – حالياً – على تهيئة البيئة العمرانية في المملكة وفقاً للأدلة الإرشادية لبرنامج الوصول الشامل، وذلك لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش باستقلالية واندماجٍ في المجتمع.

كما أن حكومة المملكة بتوجيهاتٍ وإشرافٍ مباشر من مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود؛ وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود يحفظهما الله ، تحرص على مواصلة جهودها في خدمة الحرمين الشريفين وتسخير الموارد والإمكانات اللازمة لخدمة قاصديهما من الحجاج والمعتمرين والزائرين ومن ذلك إنجاز بنية تحتية كبرى في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والمشاعر المقدسة، روعي فيها تلبية جميع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. (العيبان، ٢٠١٩م)

تمكين متحدى الإعاقة:

يعنى التمكين Empowerment تنظيم المجتمع وأنشطته الاجتماعية بهدف مساعدة جماعة معينة أو المجتمع بكاملة من خلال التأثير على القوى السياسية أو السلطات القانونية. (Barker, 2003:85)

ولقد ظهر مفهوم التمكين منذ عهود مبكرة في الخدمة الاجتماعية وذلك لأجل حماية العملاء من الاضطهاد والاغتراب عن الجماعات ذات القوة والنفوذ في المجتمع، وتقتضي عملية التمكين التعرف على الجماعات التي تمثل أقليات عرقية أو التي يلتصق بها مفهوم الوصم الاجتماعي Social Stigma نتيجة الضعف أو العجز والإعاقة. (Payne, M.,1997:98)

فالتمكين يساعد الأفراد والجماعات والأسر والمجتمعات الفقيرة علي اكتشاف واستخدام الأدوات والموارد التي تحيط بهم وتنمية إدراكهم للقيود الظالمة والصراعات التي توجد في حياتهم لمساعدتهم علي إيجاد طرق للتحرر منها. (Dass, Ford, 2007:172-173)

كما أن التمكين يعد بمثابة إستراتيجية ينتج عنها حصولهم علي استقلالهم الذاتي والوصول إلي الحس الواعي بالقوة القائمة علي تدعيم الذات لدي أفراد المجتمع، والثقة في أنفسهم وزيادة معارفهم ومهاراتهم وتنمية قدراتهم اللازمة لأداء أعمالهم بشكل يعطيهم الإحساس بالرضا وهم يحققون أهدافهم المشتركة ولذلك فإن التمكين إستراتيجية تهتم بتعزيز أداء المجتمعات عن طريق تنمية قدرات أفراد المجتمع وتمكينهم من اتخاذ القرارات ومن ثم الاختيارات المتعلقة بهم. (مهنى، ١٩٩٧م: ١٠)

والتمكين هو منح الأفراد في كافة المستويات والطبقات السلطات والمسئوليات ليتخذوا قراراتهم بأنفسهم، حيث أن تمكين الأفراد هو عملية ينتج عنها حصولهم على الاستقلال الذاتي وتنمية قدراتهم ومهاراتهم اللازمة لأداء أعمالهم

بشكل يعطيهم الإحساس بالرضا وهم يحققون أهدافهم المشتركة، ويتطلب التمكين قدراً كبيراً من انتماء الفرد للمجتمع. (سرحان، ٢٠١١م: ١٣٣)

ويعد تمكين متحدى الإعاقة من الاستراتيجيات المحورية لتحقيق التنمية عن طريق تنمية قدرات أو مهارات متحدى الإعاقة اللازمة لأداء أعمالهم بشكل يعطيهم الإحساس بالثقة بالنفس والاستقلال الذاتي وتمكينهم من اتخاذ القرارات وتحديد البدائل والاختيارات المتعلقة بهم. (Adams, 1996:4)

فالتمكين إستراتيجية محورية تزيد من قدرات الأفراد علي التعامل مع العوائق المتعلقة بالمشكلات ومن ثم سهولة تمكينهم من الحصول على حقوقهم والمطالبة بها فى إطار مشروع. (Harrison, 1995:560)

ويعرف التمكين بأنة عملية يتم استخدامها لمساعدة الأفراد والجماعات التي ليس لها مقدرة علي المشاركة في صناعة القرارات الرسمية كانت أو غير رسمية وذلك من خلال تدعيم القدرات التي لديهم بالفعل أو التي يمكن إيجادها للحصول علي الفرص المتاحة لهم وزيادة وعيهم باهتماماتهم وإدراكهم وفهمهم لأنفسهم فهو عملية لقيادة الناس لفهم أنفسهم. (Brohman, 1996:2-5)

فالتمكين كعملية يتم ممارستها مع الناس أو الجماعات أو المنظمات التي لا تمتلك القوة ليصبحوا علي وعي بتفاعلات وديناميات القوي المؤثرة في حياتهم وكيف يتعاملون معها وتنمية مهاراتهم للحصول علي بعض التأثيرات في الحياة، والتمكين بمثابة تنمية قدرات المواطنين للمشاركة في تنمية المجتمع. (Roweland, 1996:88)

فهو يمثل مجموعة الاستراتيجيات والإجراءات التي تهدف إلي دعم المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتجاوز وضعية التهميش والاستبعاد الاجتماعي وهو نوع من الدعم الخارجي من قبل السلطة. (جلال، ٢٠٠٠م: ٥٩)

وهو ما ينطبق علي فئة متحدى الإعاقة الذين يفتقدون للقوة والتأثير علي القرارات التي تمس حياتهم ويعجزون عن المشاركة فيها بسبب التهميش أو الضعف أو عدم القدرة علي تحمل المسئولية ولافتقادهم لمهارات المطالبة باحتياجاتهم وآليات الضغط والتأثير علي صانعي القرار للحصول علي بعض الامتيازات التي تساعدهم علي العيش في إطار الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

ويشير التمكين أيضاً إلي منح الإنسان قدراً أكبر من الاعتماد علي الذات وتلبية احتياجاته الإستراتيجية المرتبطة بالتغيرات التي تؤثر علي حياته وتهدف إلي إحداث تغيير في وضعيته في كافة مجالات الحياة وزيادة قدرته في الاعتماد علي نفسه والمشاركة في قضايا تنمية المجتمع. (Deveax, 1997:133)

ويعرف التمكين في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية بأنة أسلوب يسعي لمساعدة العملاء لامتلاك القوة لاتخاذ القرار والعمل عبر حياتهم والتقليل من تأثير المعوقات الشخصية والاجتماعية التي تعوق ممارسة القوة الموجودة لديهم وذلك بزيادة المقدرة والثقة بالنفس لاستخدام القوة وانتقال القوة من البيئة إلي العملاء. (Germain, Gitterman, 1997: 821)

كما يشير التمكين في الخدمة الاجتماعية إلي تقوية الفئات المستضعفة وغير القادرين وإعطائهم حق تقرير مصيرهم بأنفسهم من خلال المشاركة في اتخاذ القرار علي المستوي المحلي وتنظيمهم حول أهداف ومصالح مشتركة بتدعيم مشاركتهم، والتمكين بصفة عامة عملية تستهدف زيادة نفوذ الناس ورقابتهم علي ما يحدث في المجتمع من خلال: (السروجي، ١٩٩٨م: ٦٩)

١. منحهم فرص متساوية للتمتع بصحة جيدة.
٢. منحهم فرص متساوية لتحصيل العلم والمعرفة واكتساب المهارات.
٣. إتاحة فرص المشاركة في سوق العمل(عمل منتج).
٤. توفير دخل ملائم مما يتطلب إجراءات فعالة لتحقيق توزيع عادل للدخل والأصول المكونة للثروة.

ويشـــيرليفوتو Lephoto أن عملية التمكين رباعية الأبعاد(البعد المعرفي- البعد النفســـي- البعد الاقتصـــادي- البعد السياسي)، وإذا كانت الأبعاد الثلاثة الأولي تحدث تغيراً علي المستوي الفردي الميكرو المصغر، فإن البعد السياسي يتم تحقيقه علي المستوي المجتمعي، كما يضيف أن معدلات التمكين تختلف باختلاف أبعاد التمكين حيث ترتفع معدلاته(بين النســـاء علي ســـبيل المثال) في البعد الاقتصـــادي يليه البعد النفســـي ثم المعرفي وتقل معدلاته في البعد الســـياســـي. (Lephoto, 1995:160)

وقد حددت سينج Singh عناصر التمكين فيما يلي: (V,Singh, 1995: 160)

١. الاعتماد علي الذات.
٢. الاستقلالية في صنع القرار.
٣. الحصول علي دخل.
٤. الحصول علي المعرفة والمهارات الداخلية والخارجية أي التي تتعلق بالأسرة والمجتمع.
٥. التدريب المهاري وتعليم استراتيجيات حل المشكلات وتكنولوجيا المعلومات.
٦. المشاركة في عمليات صنع القرارات الداخلية والخارجية.

وتتحدد أسس التمكين فيمايلي: (السروجي، ٢٠١١م: ٢٩٩)

١. القدرة علي صياغة وتحقيق الأهداف.
٢. تحديد المجموعة التي تشارك في القوة مع السلطة.
٣. السماح للأفراد بادراك مصالحهم الخاصة.
٤. يمكن للفرد الحصول علي القوة من الداخل وهذا يعني الاحترام ومعرفة الذات.
٥. تعلم الفرد مهارات التفاوض والتعاون التي تساعده علي تحقيق أهدافه.
٦. الديمقراطية للتمكين وتعزيز ثقافة اللامركزية وثقافة المحلية.
٧. المشاركة الديمقراطية في كل المستويات.
٨. اتخاذ السلطة وامتلاك القدرة علي المطالبة.
٩. استقلالية المنظمات المحلية.

ويهدف التمكين إلي تنمية قدرات المواطنين للمشـاركة في تنمية المجتمع ومسـاعدتهم علي مواجهة مشـكلاتهم بأنفسـهم عن طريق تدريبهم وتعليمهم التعليم المستمر، كما يهدف التمكين إلي مساعدة أفراد المجتمع علي اتخاذ قراراتهم بأنفسهم ومن ثم يستطيعوا تحسين مستواهم المعيشي، كما أنه يهدف إلي مساعدة الفرد علي أن يصبح لدية القدرة علي اكتشاف ذاته وما بداخله من قدرات ومهارات يصل بها إلي نوعية الحياة التي يريدها، ولا تعني التنمية الحصول علي المزيد بل التطور نحو الأفضل، وزيادة الخيارات المتاحة وتحسين فرص الوصول إلي الخدمات والسلع وتعزيز قدرات الأفراد. (سليم، ١٩٩٦م: ٥٦)

ويضيف مختار أن إستراتيجية التمكين تستخدم عادة بقصد تقوية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفئات السكانية الضعيفة بقصد زيادة قدرتها علي المشاركة. (مختار، ٢٠٠٥م: ٣٢٧٠)

وعلى ذلك نرى أن مفهوم تمكين متحدى الإعاقة يدور حول:

١. تنمية قدرة متحدى الإعاقة علي المشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بهم والمشاركة في صنعها.
٢. زيادة إدراك متحدى الإعاقة وتنظيمهم واتفاقهم حول أهداف ومصالح مشتركة.
٣. استثارة متحدى الإعاقة وتحويلهم من متلقين للخدمات إلي مطالبين بها.
٤. تزويد متحدى الإعاقة بالموارد والإمكانات المالية والمادية الكافية لاحتياجاتهم.

٥. مواجهة مشكلات متحدى الإعاقة الاقتصادية والإسكانية والصحية والتعليمية والاجتماعية والسياسية.

ويتضمن دور المخطط الاجتماعي كممكن لمتحدى الإعاقة ما يلي:

١. تعبئة الموارد والإمكانات المحلية لمواجهة مشكلات متحدى الإعاقة.
٢. تجميع متحدى الإعاقة وتشجيعهم علي الوصول للأهداف المشتركة فيما بينهم.
٣. مساعدة متحدى الإعاقة في التعبير عن عدم رضاهم عن ظروفهم السيئة.
٤. احترام ودعم قرارات متحدى الإعاقة فيما يتصل بشئون حياتهم.
٥. تعبئة طاقة المجتمع وتوسيع خيارات متحدى الإعاقة لتحقيق أهدافهم.

المدافعة عن حقوق متحدى الإعاقة:

تعرف المدافعة advocacy بأنها تمثيل فرد أو جماعة معينة للدفاع عن حقوق أفراد أو جماعات، وهو حق أخلاقي تؤديه الخدمة الاجتماعية لعملائها. (مختار، ٢٠٠٥م: ٢٣٤)

وتهدف المدافعة إلى تنمية التغير الاجتماعي لصالح الفئات التي ينتمي إليها العميل أو العملاء، كما تهدف إلى إشراك العملاء في عملية التغير وهو ما يحوّل العملاء من صفة الاتكالية إلى الاعتماد المتبادل والتفاعل مع الأعمال الجماعية.

ويرتبط مفهوم المدافعة بمفهوم الحماية الاجتماعية الذي تقوم به الخدمة الاجتماعية لتحقيق إنسانية العملاء واعتبارهم أفراداً ذو قيمة في المجتمع.

وتعد المدافعة في أبسط معانيها عملية التعبير عن قضية معينة أو أساسية، والمدافعة هي إستراتيجية للتأثير على السياسات، وهي تكوين أو إيجاد إصلاحات سياسات معينة، والتطبيق والإنفاذ الفعال لها.

والمدافعة عبارة عن خطة عمل أو مجموعة من الترتيبات الموضوعة للتأثير على الإجراءات وتحديد القرارات، وهي مشاركة الناس بعمليات صنع القرار التي تؤثر بحياتهم، مع القيام بتأييد قضية أو مسالة ما لتحقيق نتيجة مرغوبة. (الزبيدي، ٢٠١٤م: ٦)

فالمدافعة هي تحرك أو مجموعات تحركات موجهة إلى تغيير سياسات، أو مواقف أو ممارسات أو تشريعات أو تحويل المحددات الإمكانات أو إزالة السلبيات، في إطار مؤسساتي معين لتحقيق سياسات واستراتيجيات محددة.

- أهداف آليات المدافعة: تهدف آلية المدافعة إلى تحقيق المحاور التالية: (الزبيدي، ٢٠١٤م: ٤-٦)

١- بناء التأييد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، حول القضية والمسألة المحددة.
٢- التأثير في الآخرين لمساندة القضايا المتعلقة.
٣- التأثير في التشريعات التي تؤثر بالقضية المعينة.
٤- رفع الوعي حول القضية المطروحة.
٥- حل المشكلات المرتبطة بالقضية المعنية.
٦- تقوية وتنمية وتطوير ممارسات المجتمع المدني.
٧- إجراء تغييرات ملموسة بالسياسات لحل المشكلات والمحددات المرتبطة بالقضية.
٨- ممارسة قوة التغيير بسياسات معينة ومحددة.

- مستويات آليات المدافعة: **تتضمن آليات المدافعة المستويين التاليين:**

الأول: التأثير في السياسات، ويقصد به التغيير في السياسات أو تطوير وإحداث سياسة أو مجموعة سياسات جديدة ولم تكن موجودة سابقاً.

الثاني: تمكين المواطن ويعنى تمكين المجتمع في المنظومة، بمعنى إتاحة الفرصة للمجتمع للقيـــام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية، بكل من الجوانب العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية من حيث اتخاذ القرار، التخطيط، التنفيذ، المتابعة، والتقييم.

ولا شك أن الدفاع عن حقوق متحدى الإعاقة والعمل على تحقيق مطالبهم بتحسين واقع الخدمات المقدمة لهم وتعريف المجتمع بأهمية المعاق كعنصر بشري قادر على الإنتاج وشعور المعاق بترابط أسري حميم بينه وبين أعضاء أسرته ومجتمعه له تأثيرات ايجابية وعلاقات تبادلية تســودها المحبة والمودة، فدور المجتمع الدولي والمنظمات العالمية والحكومات والمؤسسات الأهلية العمل على تنشيط حياته الاجتماعية ومساعدته على اكتساب أنماط سلوكية متعددة، ومعارف متجددة، لتزيد من انتمائه لمجتمعه، فهو جزء من النظام الاجتماعي الذي ينتمي إليه وله حقوق وواجبات في ممارسة دوره على أكمل وجه وبشكل فعال.

والمدافعة عن حقوق متحدى الإعاقة ودعمها يعد أحد أهم أدوار المخطط الاجتماعي والذي يجب أن يسعى إلى تحقيق مايلى:

١. الدراسة والفهم السليم لحقوق متحدى الإعاقة كثقافة واتجاهات وممارسة حقيقة لدى المخطط الاجتماعي.
٢. دعوة وتحريك متحدى الإعاقة وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشه لزيادة الوعى والمعرفة بحقوقهم.
٣. المساهمة مع الجهات الأخرى فى ممارسة المهام التى ترتبط بتحقيق هذه الحقوق مثل الرعاية الاجتماعية والتأهيلية.
٤. متابعة استفادة متحدى الإعاقة من هذه الحقوق والمساهمة فى إزالة العوائق التى تعترض تنفيذها.
٥. متابعة التشريعات التي تعوق حصول متحدى الإعاقة على حقوقهم والمطالبة بإصدار تشريعات جديدة تؤدى إلى ضمان هذه الحقوق وممارستها.
٦. تزويد متحدى الإعاقة بالمعلومات والمعارف الكافية للدفاع عن حقوقهم.
٧. تنمية وعى متحدى الإعاقة بحقوقهم وضرورة المحافظة عليها وصيانتها وردع المعتدى عليها.
٨. السعي إلى توفير الرعاية المؤسسية لمتحدى الإعاقة وذلك من خلال المطالبة والمدافعة عن حقوق هذه الفئة.
٩. إجراء البحوث والدراســات الميدانية لمعرفة العوامل المؤدية لانتهاكات حقوق متحدى الإعاقة، وكيفية منع حدوث تلك الانتهاكات من خلال تنمية وعى أفراد المجتمع بذلك.
١٠. العمل على دعم القيم الأخلاقية كعامل أساسي فى الممارسة المهنية وذلك فى إطار توضيح الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لمتحدى الإعاقة.
١١. تنمية ثقافة حقوق الإنسان لدى متحدى الإعاقة فى مجالات الممارسة المتعددة، فالعلاقة بين ثقافة وممارسة الحقوق علاقة طردية قوية لا يمكن انفصالهما، كما أن ثقافة حقوق الإنسان ترتبط بالحقوق والواجبات.
١٢. العمل على دعم مؤســسـات المجتمع المختلفة التى تعمل فى مجال حقوق متحدى الإعاقة فى المجتمع من خلال تنظيم شبكات العمل بين تلك المؤسسات من أجل التنسيق والتكامل فيما بينهم.
١٣. تطوير الأســاليب والآليات المناســبة التى تســاعد فى دعم حقوق متحدى الإعاقة فى كافة الجوانب الحياتية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية من خلال التشريعات أو تنظيمات محلية تسعى لتحقيق أهداف تلك التشريعات.

ويتضمن دور المخطط الاجتماعي كمدافع عن حقوق متحدى الإعاقة مايلي:

١. أن يتبني المخطط الاجتماعي وجهة نظر متحدى الإعاقة.
٢. يسعي المخطط لتحقيق المصلحة العامة في المجتمع فى إطار دعم حقوق متحدى الإعاقة.
٣. يمارس المخطط أساليب الضغط علي بناءات القوة في المجتمع من أجل متحدى الإعاقة.

٤. مساندة متحدى الإعاقة في مطالبهم المشروعة.
٥. التركيز علي حاجات جماعات متحدى الإعاقة والمطالبة بإشباعها.

سابعاً: التوصيات:

إجراءات المدافعة كآلية لتمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

١. ضمان تمثيل متحدى الإعاقة في المجالس النيابية وفي المجالس المحلية وعلى كافة المستويات، وتسهيل مشاركتهم بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين.
٢. تعزيز برامج إعادة التأهيل المهني والوظيفي والاحتفاظ بالوظائف والعودة إلى العمل لصالح متحدى الإعاقة.
٣. التنسيق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ومكاتب العمل ومكاتب التوظيف الخاصة لإيجاد فرص العمل للمؤهلين مهنياً من متحدى الإعاقة والمطالبة بنسبتهم في التوظيف.
٤. تسهيل إجراءات حصول متحدى الإعاقة، خاصة النساء والفتيات وكبار السن من خدمات وبرامج الحماية الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر وضمان نسبتهم في برامج الإسكان العام.
٥. التنسيق بين الأجهزة الصحية في الدولة لتأمين الرعاية الصحية المتكاملة لمتحدى الإعاقة وفقاً لاحتياجات وطبيعة الإعاقة التي يعانون منها.
٦. بناء برامج إرشادية لاستثارة متحدى الإعاقة وتحويلهم من متلقين للخدمات إلي مطالبين بها، وتزويدهم بالموارد والإمكانات المالية والمادية الكافية لاحتياجاتهم.
٧. مساعدة متحدى الإعاقة في التعبير عن عدم رضاهم عن ظروفهم السيئة في كافة المجالات والمطالبة بتحسينها من خلال القنوات الشرعية وكسب تأييد الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحسن تلك الظروف وتحسين نوعية حياتهم.
٨. دعوة وتحريك متحدى الإعاقة وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة (الأطفال، المسنين، النساء) لزيادة الوعي والمعرفة بحقوقهم الصحية والتأهيلية والاجتماعية والاقتصادية والمطالبة بها في إطار المسئولية الاجتماعية وثقافة الحقوق والواجبات.
٩. متابعة استفادة متحدى الإعاقة من حقوقهم الصحية والتأهيلية والاجتماعية والاقتصادية والمساهمة في إزالة العوائق التى تعترض تنفيذها، بالإضافة إلى متابعة التشريعات التي تعوق حصول متحدى الإعاقة على حقوقهم والمطالبة بإصدار تشريعات جديدة تؤدى إلى ضمان هذه الحقوق وممارستها وفق المتغيرات المتلاحقة في المجتمع.
١٠. إجراء البحوث والدراسات الميدانية لمعرفة العوامل المؤدية لانتهاكات حقوق متحدى الإعاقة وكيفية منع حدوث تلك الانتهاكات من خلال تنمية وعى أفراد المجتمع بذلك.
١١. العمل على دعم مؤسسات المجتمع المختلفة التي تعمل في مجال حقوق متحدى الإعاقة فى المجتمع من خلال تنظيم شبكات العمل بين تلك المؤسسات ومن أجل التنسيق والتكامل فيما بينهم.
١٢. تطوير الأساليب والآليات المناسبة التي تساعد في دعم حقوق متحدى الإعاقة فى كافة الجوانب الحياتية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية من خلال صياغة التشريعات أو بناء ودعم التنظيمات المحلية التي تسعى لتحقيق أهداف تلك التشريعات.

إجراءات تمكين متحدي الإعاقة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠:

١. إكساب متحدى الإعاقة مختلف المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية الفعالة في مختلف أنشطة وفعاليات الحياة الإنسانية إلي أقصي حد تؤهله لهم إمكانياتهم وقدراتهم، إضافة إلي تغيير ثقافة المجتمع نحو متحدى الإعاقة من ثقافة التهميش إلي ثقافة التمكين.

٢. تفعيل إستراتيجية التمكين رباعية الأبعاد (البعد المعرفي- البعد النفسي- البعد الاقتصادي- البعد السياسي) لمتحدى الإعاقة لمساعدهم على إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم، والسعي لتفعيل برامج المساندة المجتمعية لمتحدى الإعاقة في المجتمع.

٣. منح متحدى الإعاقة قدراً أكبر من الاعتماد علي الذات وتلبية احتياجاته الإستراتيجية المرتبطة بالتغيرات التي تؤثر علي حياتهم وتهدف إلي إحداث تغيير في وضعيتهم في كافة مجالات الحياة.

٤. إنشاء ودعم مراكز التدريب والتأهيل المهني لإكساب متحدى الإعاقة المهارات التي تمكنهم من العمل المهني بمختلف أشكاله لمساعدتهم علي الحياة المستقلة.

٥. تدريب متحدى الإعاقة على التعامل مع مختلف القضايا المتصلة بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوقهم بشكل خاص، بالإضافة إلى تدريبهم على مهارات التفاوض، مهارات الإدارة، العمل الفريقى، الممارسات الديمقراطية.....الخ.

٦. إتاحة الفرص لمتحدى الإعاقة من التمتع بالحق في المشاركة بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والنقابية والعامة، وتهيئة بيئة ايجابية داعمة لحقوقهم يتسنى لهم فيها المشاركة الفعلية والكاملة في تسيير الشؤون العامة على قدم المساواة مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة، وأن تشجع مشاركتهم في صياغة السياسات والبرامج.

٧. إتاحة الفرص لمتحدى الإعاقة من استعادة أو تحقيق أو تطوير قدراته الجسمية أو العقلية أو المهنية أو الاجتماعية أو النفسية أو الاقتصادية واستثمارها واستخدامها لكفالة استقلاليتهم ومشاركتهم على نحو كامل في جميع مناحي الحياة وذلك على قدم المساواة مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة.

٨. تنمية قدرة متحدى الإعاقة علي المشاركة في اتخاذ القرارات المرتبطة بهم والمشاركة في صنعها، بما يتناسب مع رؤيتهم لاحتياجاتهم ومشكلاتهم وسبل مواجهتها.

٩. تقوية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمتحدى الإعاقة بقصد زيادة قدراتهم وتمكينهم من المشاركة الفاعلة، وذلك من خلال تبنى إستراتيجية التنمية المحلية المناصرة للفئات المهمشه والمستبعدة اجتماعياً.

١٠. تعبئة الموارد والإمكانات المحلية لمواجهة مشكلات متحدى الإعاقة، وتعبئة طاقة المجتمع وتوسيع خيارات متحدى الإعاقة لتحقيق أهدافهم.

المراجع:

١. إبراهيم، نرمين إبراهيم (٢٠١٩م). برنامج مهني مقترح للتمكين الوظيفي للأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية العاملة بمجال رعاية المعاقين، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (٦١)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.

٢. أبو النصر، مدحت محمود (٢٠٠٩م). الإعاقة والمعاقين"رؤية حديثة"، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

٣. أوتول، بريان جول (٢٠٠١م). دليل لخدمات التأهيل في المجتمعات المحلية، سلسلة إرشادات في التربية الخاصة، رقم(٨)، اليونسكو.

٤. تقي الدين، مها السيد (٢٠٠٤م). فاعلية برنامج لتنمية بعض الجوانب الإيجابية للإدراك الاجتماعى المتبادل بين الأطفال ذوى الإعاقات العقلية البسيطة، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.

٥. توفيق، محمد نجيب (٢٠٠٤م). دور الخدمة الاجتماعية العمالية فى تحديث وتنمية مهارات واتجاهات الإنتاج لدى شباب العمال فى المصانع، المؤتمر العلمى السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مارس.

٦. جابو، إحسان إبراهيم الله وتركي، انتصار ٢٠٠٤م). الإعلام آلية فاعلة لرعاية وتدريب وتأهيل المعاقين ذهنياً، المؤتمر العربي الثاني، الإعاقة الذهنية بين الرعاية والتجنب، جامعة أسيوط،١٤-١٥ديسمبر.

٧. جلال، عزة (٢٠٠٠م). تقرير حالة المرأة المسلمة في العالم الإسلامي، القاهرة، جمعية دراسات المرأة والحضارة، العدد الأول.

٨. جمعة، محمد حسن (٢٠١٥م). تمكين ذوي الإعاقة بمصر من ممارسة حقوقهم في التعليم وفقاً للتشريعات المعاصرة، مجلة كلية التربية، العدد (٥٩)، كلية التربية، جامعة طنطا.

٩. خليفاني، وهيبة الجوزي (٢٠٢٠م). دور المرافقة الاجتماعية في التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الجزائري، مقاربة سوسيو انثربولوجية، المجلة العلمية للتربية الخاصة، المؤسسة العلمية للعلوم التربوية والتكنولوجية والتربية الخاصة، المجلد (٢)، العدد (٤)، الجزائر.

١٠. الزبيدى، مصطفى إبراهيم (٢٠١٤م). التخطيط الاستراتيجي بآليات المدافعة، جامعة بغداد، معهد التخطيط الحضري والاقليمى.

١١. سرحان، محمود عرفان (٢٠١١م). آليات المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة من الاندماج فى تنمية المجتمع، المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، مايو.

١٢. سرحان، محمود عرفان (٢٠١٥م). شبكات الحماية الاجتماعية للمعاقين"الضرورات والمستلزمات، جامعة الفيوم، مؤتمر متحدى الإعاقة، نوفمبر.

١٣. السروجي، طلعت مصطفي (٢٠١١م). تمكين الفقراء "استراتيجيات بديلة"، ط(١)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٤. السروجي، طلعت مصطفي (١٩٩٨م). استراتيجيات تقوية الفقراء من اتخاذ القرار علي المستوي المحلي، القاهرة، جامعة حلوان، بحث غير منشور، المجلس الأعلى للجامعات، اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة المساعدين للخدمة الاجتماعية.

١٥. سليم، كمال سامي (١٩٩٦م). الطفل والمرأة في مصر، القاهرة، المجلس القومي للطفولة والأمومة.

١٦. السمنودي، محمد كمال (٢٠١٤م). دور الأنشطة الترويحية في تحقيق التمكين الاجتماعي لدى متحدي الإعاقة بالجامعة، المجلة العلمية لعلوم التربية البدينة والرياضة، العدد (٢٣)، كلية التربية الرياضية، جامعة المنصورة.

١٧. الشيخاوي، آمنة (٢٠١٧م). تمكين المرأة ذات الإعاقة في منظومة تشريعات المملكة العربية السعودية في إطار الاتفاقيات الدولية، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد (٢٢)، مركز جيل البحث العلمي، لبنان.

١٨. عباس، مروة عبدالاله (٢٠٢٠م). دور وسائل الإعلام في تمكين ذوو الإعاقة للمشاركة في المجتمع، دراسة ميدانية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد (٦٦)، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العراق.

١٩. عز الدين، إبراهيم (٢٠١٦م). تقويم دور المنظم الاجتماعي في التمكين الاجتماعي للمعاقين بصرياً، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (٥٥)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.

٢٠. العطوي، رويدا بنت محمد (٢٠١٨م). المؤشرات النوعية لمدى تمكين الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بجامعة تبوك من مهارات تقرير المصير في التربية الخاصة، مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (٤)، جامعة تبوك.

٢١. العيبان، بندر بن محمد (٢٠١٩م). بيان المملكة العربية السعودية في جلسة مناقشة تقريرها الأول المقدم وفقاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الدورة (٢١)، اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، جنيف.

٢٢. فراج، عثمان لبيب (٢٠٠٤م). العوامل المسببة للإعاقة، مجلة بحوث ودراسات، واتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة بالمعاقين، مارس.

٢٣.كاظم، طالب عبد الكريم (٢٠١٦م). التعليم وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، الاتجاهات والأهداف والبرامج، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد (١٩)، العدد (٢)، جامعة القادسية، كلية الآداب، العراق.
٢٤.محمد، عادل عبد الله (٢٠٠٢م). الأطفال التوحيديين"دراسات تشخيصية وبرامجيه"، القاهرة، دار الرشاد.
٢٥.محمود، خالد صالح (٢٠١٥م). دور القطاع الخاص في التمكين المهني للمعاقين، دراسة مطبقة على بعض الشركات الصناعية بمدينة جدة، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (٥٣)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.
٢٦.مختار، عبد العزيز عبد الله (٢٠٠٥م). دور الخدمة الاجتماعية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، ورقة عمل، المؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٢٧.مرزوق، سارة (٢٠٢٠م). أهم الممارسات لتحقيق تمكين الموارد البشرية من ذوي الاحتياجات الخاصة داخل بيئة العمل، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد (٣)، العدد (٩)، جامعة عاشور زيان، الجلفة، الجزائر.
٢٨.مغربي، مكي محمد (٢٠١٩م). التمكين الوظيفي للمعاقين فكرياً وعلاقته بالوعي بأهمية الدمج في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر المعلمين، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، العدد (١)، كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن.
٢٩.منتصر، أميرة محمود (٢٠١٦م). الخدمة الاجتماعية وتمكين المعاقين حركياً المستضعفين اجتماعياً، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (٥٥)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.
٣٠.مهني، كامل (١٩٩٧م). المنظمات العربية الأهلية "الدور المطلوب في متابعة خطط وبرامج عمل الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة والسكان"، ورقة عمل، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٧-١٩ مايو.
٣١.الناصر، روان إبراهيم (٢٠١٧م). نحو تصور مقترح لتفعيل دور الاختصاصي الاجتماعي في ممارسة مستويات التمكين للمعاقين بالمجتمع السعودي، دراسة مطبقة على الأخصائيين الاجتماعيين في مؤسسات رعاية المعاقين في مدينة الرياض، مجلة الاجتماعية، العدد (١٣)، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

المراجع الأجنبية:

1. Barker, Robert (2003).The Social Work Dictionary (4th ed.). Washington, D. C.: NASW Press.
2. Carel Germain, Alex Gitterman (1997). Ecological Perspective, Encyclopedia of Social Work, N.A.S.W, New York.
3. David Harrison (1995). Community Development Empowerment, Encyclopedia of Social Work, 19th ,N.A.S.W, Press Washington.
4. Jo Roweland (1996). Development and Social Diver, Oxford Publication, Irland.
5. John Brohman (1996). Popular Development, Black Well Publisher, Mass Achiest.
6. Lephoto, H.N. (1995). Educating Woman for Empowerment in Lesotho Convergence, Vol(28), Issue, Data Base Academic Search, Elite.
7. Monique Deveax (1997). Feminism and Empowerment, Oxford University, New York.
8. Payne, M. (1997). Modern Social Work Theory: A Critical Introduction, 2nd ed., Chicago, IL: Lyceum Books.
9. Prisall Dass, Brails Ford (2007). A Practical Approach to Trauma Empowerment Intervention, Los Angeles, Sage Publications.
10. Robert Adams (1996). Social Work Empowerment, Macmillan Press, LTD,London.
11. Titi, V,Singh (1995). Empowerment for Sustainable Development, Towards Operational Strategy, Zed Book, New Jersey.